



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم السبت 03 غشت 2002

فهرس

- اختتام دورة الربيع 2002.
(الجلسات التأسيسية)

محضر الجلسة العلنية السادسة عشرة المنعقدة

يوم السبت 03 غشت 2002 (مساء)

- الرئاسة: السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

بحضور السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة وأعضاء مكتبه والسيد علي بن فليس
رئيس الحكومة وأعضائها.

تفتح الأفق واسعا لوضع لبنة جديدة في صرح مسيرة
بلادنا الديمقراطية نحو التقدم والإزدهار.

وقد جرت العادة في مثل هذه المناسبات أن نقيم ما تم
إنجازه خلال الدورة المنتهية، ولن أخلّ بهذه العادة وأقول
إن هذه الدورة التي تأتي إلى نهايتها دورة مميزة حظي
أطرافها الحاضرون في المقام بثقة الشعب الذي أبقى إلا
أن يمارس حقوقه الدستورية.

إن هذه الدورة تبقى مميزة لكونها تشكل همزة وصل بين
العهد الخامس التي نستهلها والعهد الرابع التي
انقضت، والتي شهدت استدعاء البرلمان بغرفتيه بتاريخ
8 أبريل المنصرم، وسجلت إجراء تشريعيا سيذكره تاريخ
بلادنا وهو المصادقة على التعديل الدستوري الذي كرّس
الأمازيغية لغة وطنية.

وكما أشار إليه السيد رئيس الحكومة ضمن العرض
التمهيدي الذي قدمه بهذه المناسبة، فإن دسترة اللغة
الأمازيغية تدخل في إطار استعادة الهوية الجزائرية بكل
مكوناتها الثرية.

أود بهذا الصدد، أن أحيي سابقينا في هذا المجلس
وخاصة الرجل الذي سبقني في هذا المنبر، والذين اتسموا

افتتحت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الخامسة عشرة مساء

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على
نبيه الكريم،
الجلسة مفتوحة،

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد رئيس الحكومة،

السادة وزراء الدولة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

السيدات والسادة الوزراء،

السادة نواب رئيس مجلس الأمة،

السيدات والسادة النواب ممثلي الشعب،

ممثلي وسائل الإعلام الموقرين،

ضيوفنا الكرام،

أيتها السيدات، أيها السادة،

بفضل الله عز وجل، وبإرادة الشعب، وبناء على الثقة

التي وضعها هذا المجلس الموقر في شخصي يوم 10

يونيو المنصرم، يسعدني أن أحظى بشرف اختتام الدورة

الأولى من الفترة التشريعية الخامسة، هذه العهدة التي

المستدامة، وتسطير سياسة الأمة الخارجية والدفاعية، كل هذه العوامل جعلت مجلسنا يصادق بأغلبية الأصوات على هذا البرنامج، ويشاطر المنهجية المعتمدة في تنفيذه.

إن البرنامج الذي صادقتم عليه، أنتم نواب الأمة، في أعقاب المناقشات التي جرت، يعكس، بغض النظر عن الاختلافات في الآراء والتوجهات السياسية، السبيل التي تعتمز الحكومة انتهجها خدمة لما يجمعنا ويوحد بيننا جميعا: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وهي دستوريا واحدة، ودستوريا غير قابلة للتجزئة.

إن المساهمة بجهودنا الخاصة في سلسلة الإصلاحات التي ستخوضها الحكومة تجعلنا في طليعة المعركة من أجل تحقيق العصرية والنهوض بمستقبل الأمة، وإن هذا العمل محمّس للغاية، عمل يجد كل واحد منا فيه مكانته، مهما كانت حساسيته السياسية، والمهم في الأمر أن نتجنب الخطأ في تحديد الرهانات، وأن نتنازل عن الحسابات السياسية أمام المصلحة الوطنية كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وأخيرا، إن هذه الدورة التي سجلت حصيلة ميّزتها النزاهة وإن كانت متواضعة بفعل قصر مدة عمل النواب، تبقى دورة مميزة لكونها تتطلع نحو المستقبل وتسطر آفاقا يريدها المجلس معاصرة وطموحة في جوهرها.

آفاقا ترقى إلى مستوى آمال الشعب وإلى مستوى الرهانات الحالية والمستقبلية، آفاقا تتناسب مع ما تقتضيه منا المصالح العليا للبلاد، ومنها:

- دراسة كل مشاريع القوانين التي ستحضرها الحكومة في إطار إرساء الوسائل التشريعية المتصلة لتجسيد برنامجها الذي وافق عليه البرلمان، دراسة تستجيب لعاملي السرعة والصرامة الضروريين، وإثرائها قبل عرضها على المجلس للتصويت عليها.

كلهم بأصالة التزامهم في ممارسة مسؤولياتهم البرلمانية خلال الفترة التشريعية الرابعة.

وتبقى هذه الدورة مميّزة كذلك لأنها سمحت بدراسة برنامج الحكومة الذي تعتمز تطبيقه خلال السنوات القادمة.

وقد شكّل العرض الشامل والواضح الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام نواب الأمة نقطة رئيسية ضمن أشغال هذه الدورة البرلمانية التي تأتي إلى نهايتها.

إن المناقشات الموضوعية التي أعقبت تقديم البرنامج لتشهد حقا على حيوية الممارسة الديمقراطية في بلادنا، وتعطي مفهوم الديمقراطية البرلمانية المكرس في الدستور كل أبعاده.

لقد شكلت هذه المناقشات المثمرة بالنسبة إلى كل نائب فرصة للتعبير عن قناعاته والدفاع عنها بحزم وشدة في أغلب الأحيان، وتقديم مساهمته الفعالة في المهام التي يأمل الشعب أداءها.

وفي هذا الصدد، فإن المجلس الشعبي الوطني يشكر عميق الشكر السيد رئيس الحكومة وأعضاء الجهاز التنفيذي على كل مظاهر الاحترام التي تحلّوا بها خلال مدة المناقشات إزاء الهيئة البرلمانية برمتها وكذلك إزاء النواب على اختلاف انتماءاتهم السياسية.

لقد سمحت الأشغال للمجلس الشعبي الوطني باستفسار الحكومة عن الأهداف التي سطرتها، وكذا الأولويات والآليات التي اعتمدها.

وسجّل المجلس الشعبي الوطني التناسق العام الذي اتسم به البرنامج من خلال الأولويات السبع التي تضمنها وكذا محتوياته المتعلقة بسياسات الإصلاح الواجب انتهاجها للنهوض بالمستقبل الوطني، وتنشيط مسيرة تطوير البلاد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم التنمية

وعلى صعيد آخر، يأبى المجلس الذي يبقى متمسكا بالتزام الجزائر إزاء القضايا العادلة في العالم، أن يقف جامدا أمام الأحداث التي تشهدها الساحة الدولية.

إن المجلس الشعبي الوطني الذي يناهز سياسة خارجية وطنية تستهدف بالدرجة الأولى ترقية الحركات القائمة على التعاون أو الشراكة أو الاندماج ضمن التكتلات المتمثلة في المغرب الكبير والعالم العربي وإفريقيا والفضاء الأورو-متوسطي، يساند في الوقت نفسه مسار تشييد اتحاد المغرب العربي كمشروع تاريخي حيوي ومطلب أساسي لمستقبل مجموع شعوب وبلدان المنطقة.

وعلى الجزائر أن تواصل مسانبتها للبلدان العربية المعنية بالمفاوضات، من أجل التوصل إلى سلم عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، سلم يقوم على استعادة الأراضي العربية المحتلة، وعلى ممارسة كل شعب وكل بلد في المنطقة حقوقه في الاستقرار والأمن.

إن المجلس الشعبي الوطني يأبى أن يبقى صامتا أمام المأساة التي يعيشها الشعب الفلسطيني الصامد، ويندد بالظروف اللاإنسانية المفروضة عليه، ويعتبر أن السياسة التي ينتهجها الكيان الإسرائيلي في المنطقة تتعارض ومسار السلام، كما يساند المجلس الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية كاملة، بما فيها حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشريف.

ومن جهة أخرى، يعتبر المجلس الشعبي الوطني أن إنشاء الاتحاد الإفريقي سليل منظمة الوحدة الإفريقية، يشكل إنجازا جوهريا، تتحقق في إطاره آمال القارة الإفريقية وأهدافها، كما يعبر في هذا السياق عن تأييده للمبادرة المتضمنة مشروع الشراكة الجديد من أجل تنمية إفريقيا كإطار من أجل إعادة تنشيط التعاون الإفريقي.

إن المجلس الشعبي الوطني يشجع على مواصلة الجهود من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية

- المبادرة، إلى جانب رئيس الحكومة، كما تنص عليه المادة 119 من الدستور، باقتراحات قوانين كفيلة بإثراء صرح التشريع الوطني، وتكون متجانسة تمام التجانس والأهداف المسطرة ضمن مخطط عمل الحكومة، وبذلك يتمكن المجلس من الاضطلاع بدور المشرع الذي يخوِّله إياه الدستور وكذا من تشكيل قوة اقتراح تتمتع بكل الشرعية اللازمة.

- الاضطلاع التام، بالنسبة إلى هيئتنا البرلمانية، بمهامها الدستورية المتصلة بالمراقبة، لا سيما فيما يتعلق بتطبيق النصوص المصوت عليها، هذه المراقبة التي يعتزم المجلس ممارستها بكل استقلالية، لكن على أساس التنسيق في الأهداف مع الجهاز التنفيذي،

- الوفاء، بالنسبة إلى كل ممثل من ممثلي الشعب، بالواجبات، كل الواجبات المتمثلة في أداء العمل بكل وضوح وشفافية، وفي مراعاة واجب كل نائب لعاملي الشرف والمثالية خلال عهده.

يجب ألا يقتصر المجلس، سيداتي، سادتي، على التشريع وإعداد اقتراحات قوانين ومراقبة عمل الحكومة وممارسة حقوقه والوفاء بواجباته، بل يجب عليه كذلك أن يبقى مصغيا لنبضات المجتمع حتى يستيق الأحداث، ويحول دون وقوع النزاعات والانشقاقات.

إن دور المجلس الذي لن ييأس أبدا من عودة الطمأنينة والأمن إلى جميع ربوع الوطن، يتمثل كذلك في الإصغاء إلى الصيحات المتعالية من المجتمع، ومن المواطنين لكونها إشارات تحمل صوت الشعب.

فيجب علينا، إذن، الإصغاء والاستماع والفهم، لأن الأحداث، وإن كانت مأساوية ومؤسفة، تبقى وليدة أسباب قابلة للعلاج بالنسبة إلى من يحسن اكتشافها وتبقى سبل العودة إلى الأمان مفتوحة لمن يبذل المستطاع في البحث عنها، وهنا يكمن في اعتقادي جوهر المسعى الذي اعتمده السيد رئيس الحكومة.

يضطلعون بها تشكل إحدى المظاهر الأساسية للممارسة الديمقراطية في بلادنا.

وفي الأخير، أتمنى للجميع التوفيق والنجاح. والسلام عليكم.

تحيا الجزائر،
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

مراسيم الاختتام.
- قراءة الفاتحة،
- عزف النشيد الوطني.

أيتها السيدات، أيها السادة،
طبقا للدستور وللقانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وطبقا للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني.

أعلن رسميا اختتام دورة الربيع لسنة 2002.

والجلسة مرفوعة. شكرا.

**رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة
الخامسة والأربعين مساء**

الصحراء الغربية، ويؤكد في هذا الصدد شرعية مخطط التسوية الذي وافق عليه رسميا طرفا النزاع، وأيدته المجموعة الدولية، وتبنته الجمعية العامة ومجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

هذا المخطط الأممي الرامي إلى إيجاد حل عادل ودائم للنزاع القائم في الصحراء الغربية عن طريق تنظيم استفتاء حر ونزيه في مسألة تقرير المصير.

سيداتي، سادتي،
بصفتي رئيسا للمجلس الشعبي الوطني فإن مهمتي ومسؤوليتي تتمثلان كذلك في الدفاع عن الوظيفة البرلمانية.

وعليه، وقبل أن أختتم كلمتي هذه، أود أن أجدد التحية الخالصة إلى كل أعضاء هذا المجلس الموقر وأتعهد بالسعي إلى جعل كلمة النائب مسموعة، وعمله مثمرا، وتمكينه من ممارسة صلاحياته الدستورية كاملة.

إن نجاعة أشغالنا تتوقف بقدر كبير على كفاءة المستخدمين الإداريين والتقنيين للمجلس الشعبي الوطني وعلى تفانيهم المثالي في العمل، فباسمكم جميعا أود أو أوجه لهم تشكراتي الخالصة، كما أوجه الشكر الجزيل إلى كل عمال قطاع الإعلام ووسائله المختلفة الذين سهروا طيلة الدورة على إطلاع الرأي العام على مجريات أشغالنا، على اعتبار أن مهمة الإعلام التي